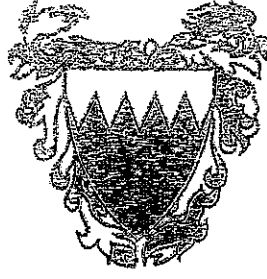


اقتراح بقانون بشأن علاوة طبيعة العمل الفني
للمستشارين القانونيين البحرينيين العاملين في
الوزارات والهيئات الحكومية والمجالس التشريعية
والبلدية، والمقدم من أصحاب السعادة الأعضاء:
رباب عبدالنبي العريض، دلال جاسم الزايد،
د. ندى عباس حفاظ، خالد حسين المسقطي،
هالة رمزي فايز.



الرقم: ٩٢٢ ص ل ق/ف ٤٣
التاريخ: ١٢ مارس ٢٠١٤ م

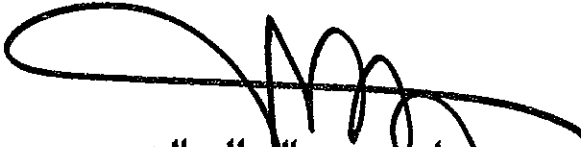
سعادة السيدة دلal جاسم الزايد المحترمة
رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

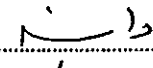
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

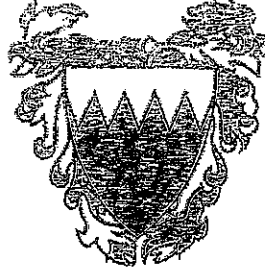
يطيب لي أن أرفق لكم اقتراحاً بقانون بشأن علاوة طبيعة العمل الفني للمستشارين القانونيين البحرينيين العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية والمجالس التشريعية والبلدية ، والمقدم من أصحاب السعادة الأعضاء: رباب عبدالنبي العريض ، دلal جاسم الزايد، الدكتورة ندى عباس حفاظ ، خالد حسين المسقطي، هالة رمزي فايز.

برجاء مناقشته ودراسته، وإعداد تقرير بشأنه متضمناً رأيكم لعرضه على المجلس خلال موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخه.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

مجلس الشورى
التوقيع: 
التاريخ: ١٤/٣/٢٠١٤ م
وارد
إدارة شؤون اللجان والبحوث



الرقم: ٩٢٣ ص ل م ق / ف ٣ د
التاريخ: ١٢ مارس ٢٠١٤ م

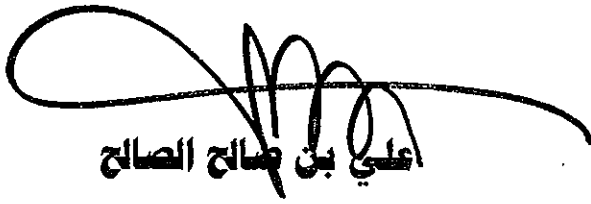
سعادة السيد خالد حسين المسقطي المحترم
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

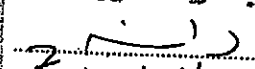
يطيب لي أن أرفق لكم اقتراحاً بقانون بشأن علاوة طبيعة العمل الفني للمستشارين القانونيين البحرينيين العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية والمجالس التشريعية والبلدية ، والمقدم من أصحاب السعادة الأعضاء: رباب عبدالنبي العريض ، دلال جاسم الزايد، الدكتورة ندى عباس حفاظ ، خالد حسين المسقطي، هالة رمزي فايز.

برجاء مناقشته ودراسته، وإعداد تقرير بشأنه متضمناً رأيكم للجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،


علي بن صالح الصالح

رئيس مجلس الشورى

مجلس الشورى
التوقيع: 
التاريخ: ١٢/٣/١٤
وارد
إدارة شؤون اللجان والبحوث

التاريخ: ٢٩ يناير ٢٠١٤م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر

رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: اقتراح بقانون بشأن علاوة طبيعة العمل الفني للمستشارين

القانونيين البحرينيين العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية

والمجالس التشريعية والبلدية

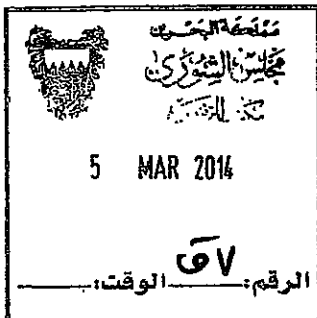
يطيب لنا أن نقدم لسعادتكم طي هذا الكتاب اقتراح بقانون بشأن علاوة طبيعة العمل الفني للمستشارين القانونيين البحرينيين العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية والمجالس التشريعية والبلدية ومذكرته الإيضاحية، وذلك استناداً لنص المادة (٩٢) من الدستور والأحكام ذات العلاقة باللائحة الداخلية للمجلس.

برجاء التكرم بالنظر واتخاذ ما يلزم نحو إحالته إلى اللجنة المختصة.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،

مقدمو الاقتراح بقانون:

- ١- **رابع عبد النبي العرفة**
- ٢- **دلال جاسم المزاح**
- ٣- **ندى صفاظ**
- ٤- **خديجة المسقط**
- ٥- **هالة رمزي حاز**



اقتراح بقانون بشأن علاوة طبيعة العمل الفني للمستشارين القانونيين

البحريين العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية والمجالس

التشريعية والبلدية

المذكرة الإيضاحية:

نصت المادة (١٦) من دستور مملكة البحرين على ما يلي: (أ- الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يولّى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

ب- المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقرها القانون).

ونظراً لندرة عدد البحرينيين ممن يشغلون الوظائف الاستشارية القانونية في وزارات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها الحكومية والمجالس التشريعية والبلدية، حيث أن نسبة المستشارين القانونيين الأجانب تصل إلى ٩٠% من مجمل عدد المستشارين القانونيين العاملين في هذه الجهات، وعزوف الكفاءات الوطنية البحرينية عن شغل الوظائف الاستشارية القانونية لقلة المميزات الممنوحة لهم، لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون لمنح المستشارين القانونيين البحرينيين علاوة طبيعة العمل الفني المقررة للمستشارين القانونيين في هيئة التشريع والإفتاء القانوني وجهاز قضايا الدولة لتحسين مميزات هذه الوظيفة.

وحيث أن عمل المستشارين القانونيين في وزارات الدولة وهيئاتها والمجالس التشريعية والبلدية مماثل لعمل المستشارين القانونيين في هيئة التشريع والإفتاء القانوني، فهم يقومون بكتابة المذكرات القانونية وإيداء الآراء القانونية، كما يقومون بصياغة مسودة مشاريع القوانين لأول مرة للجهات الحكومية ويناقشونها مع هيئة التشريع والإفتاء القانوني قبل رفعها لمجلس النواب، ويبدون ملاحظاتهم وآرائهم عليها عند مناقشتها في المجالس التشريعية، وبما أن الأمر الملكي رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٣م بتحديد مسميات ودرجات ورواتب وعلاوات وبدلات ومزايا أعضاء هيئة

التشريع والإفتاء القانوني، منح المستشارين القانونيين والمستشارين المساعدين البحرينيين والأجانب العاملين في الهيئة وجهاز قضايا الدولة علاوة طبيعة العمل الفني، الأمر الذي يستوجب من باب أولى حصول المستشارين القانونيين البحرينيين العاملين في وزارات الدولة وهيئاتها والمجالس التشريعية والبلدية على المميزات نفسها المقررة في الأمر الملكي المذكور، تحقيقاً لمبدأ المساواة المنصوص عليه في دستور مملكة البحرين.

كما أن بعض المستشارين القانونيين يحملون شهادات أكاديمية عليا، وخبرات عمل طويلة تتجاوز خبرات ومؤهلات بعض المستشارين القانونيين والمستشارين القانونيين في هيئة التشريع والإفتاء القانوني والعاملين في جهاز قضايا الدولة التابعين لوزارة العدل والشؤون الإسلامية، لذلك من باب أولى مساواتهم في المميزات نفسها.

وتجدر الإشارة إلى أن المستشارين القانونيين الأجانب والضباط العاملين في الشؤون القانونية في وزارة الداخلية يحصلون على العلاوة القانونية المماثلة لعلاوة طبيعة العمل الفني.

اقتراح بقانون بشأن علاوة طبيعة العمل الفني للمستشارين
القانونيين البحرينيين العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية
والمجالس التشريعية والبلدية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠ بإصدار قانون الخدمة المدنية،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن إعادة تنظيم هيئة التشريع والإفتاء القانوني،

وعلى الأمر الملكي رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٣م بتحديد مسميات ودرجات ورواتب وعلاوات وبدلات ومزايا أعضاء هيئة التشريع والإفتاء القانوني المستشارين القانونيين

أقر مجلس الشورى و مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يمنح المستشارون القانونيون العاملون في الوزارات والهيئات الحكومية والمجالس التشريعية والبلدية علاوة طبيعة العمل الفني المقررة للمستشارين القانونيين في هيئة التشريع والإفتاء القانوني، وتدخل هذه العلاوة في حساب الراتب الأساسي عند استقطاع اشتراكات التقاعد المقررة بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة.

المادة الثانية

يلغى أي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

عاجل



بشأن الاقتراحات المقدمة من الأعضاء

التاريخ: ٢٠١٤/٣/٥

من: مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى إلى: هيئة المستشارين للمجلس

الرجاء إبداء ملاحظتكم إن وجدت على الاقتراح بقانون قبل عرضه على مكتب المجلس. إقتراح علاوة العمل الفني للمستشارين القانونيين البحرينيين

ولكم جزيل الشكر،،،

توصية هيئة المستشارين بشأن الاقتراح:

الاقتراح بقانون بشأن علاوة العمل الفني للمستشارين القانونيين البحرينيين، تموز فيه الشروط القانونية لتقديمه.

د. عصام البرزنجي
عن هيئة المستشارين
القانونيين
٢٠١٤/٣/٦

